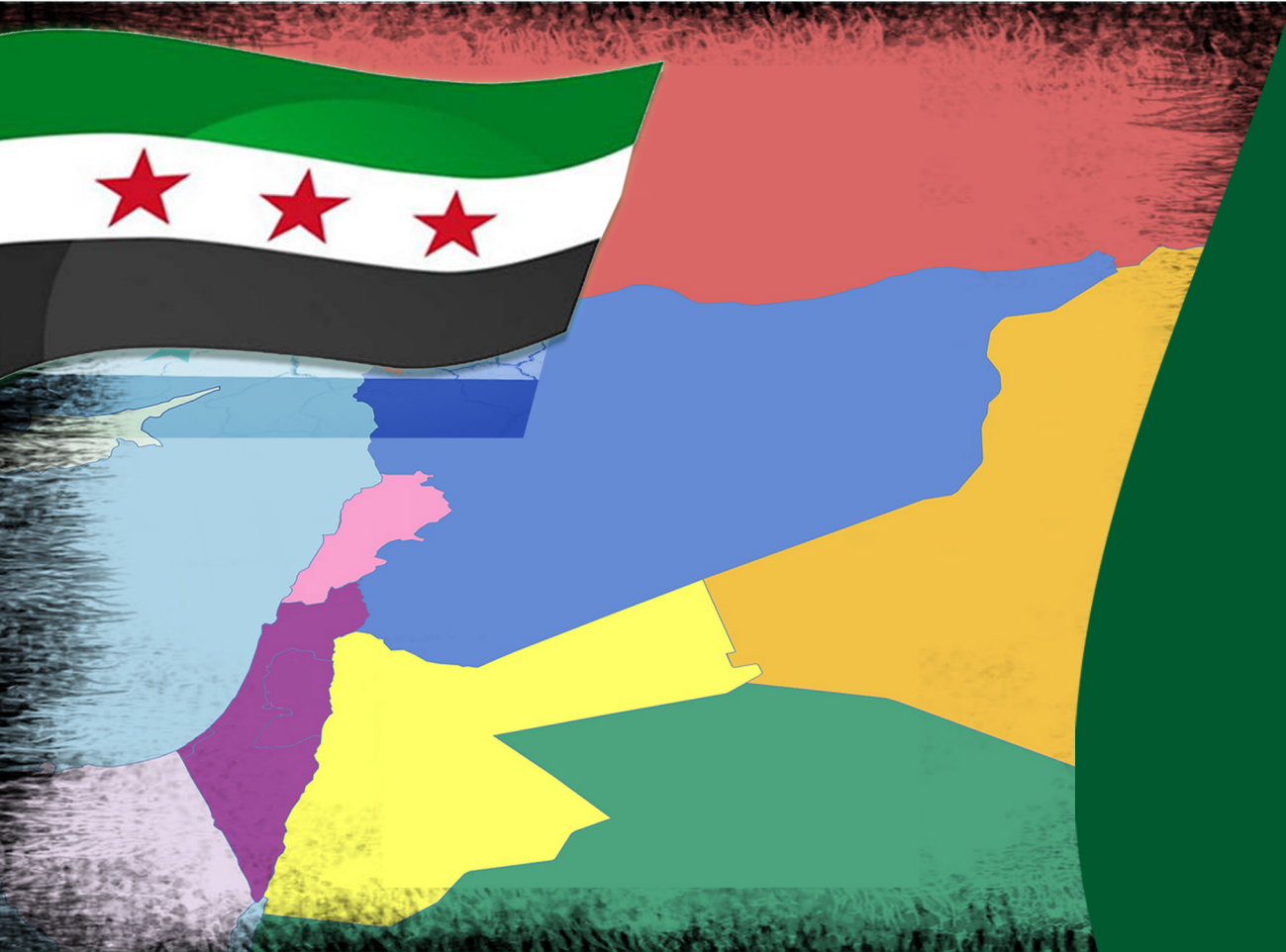


حقبة جديدة في سورية الرابحون والخاسرون والتداعيات على "إسرائيل"



كانون الثاني/ يناير
2025

ترجمة ورقة سياسات نشرها
معهد دراسات الأمن القومي الإسرائيلي
The Institute for National Security Studies

حقبة جديدة في سورية: الراجون والخاسرون والتداعيات على "إسرائيل"

ترجمة

أمل عيتاني وبراءة درزي

العنوان الأصلي: حقبة جديدة في سورية: الراجون والخاسرون والتداعيات على "إسرائيل"

A New Era in Syria: Winners, Losers, and
Implications for Israel

المصدر: موقع سابستاك

The Institute for National Security Studies

إعداد: كارميت فالينسي

Carmit Valensi

التاريخ: 2025/1/12

مقدمة المترجم:

تأتي أهمية هذه الترجمة لكونها صادرة عن معهد دراسات الأمن القومي الإسرائيلي The Institute for National Security Studies التابع لجامعة تل أبيب Tel Aviv University، والذي يُعدُّ من أهم خزانات التفكير في "إسرائيل"، وجهةً مؤثرةً على صنّاع القرار الإسرائيلي، وتخطيط سياسات الأمن القومي الإسرائيلية.

هذه الدراسة هي ورقة سياسات من إعداد د. كارميت فالينسي Carmit Valensi، وهي باحثة أولى في معهد دراسات الأمن القومي ورئيسة برنامج الساحة الشمالية. وهي متخصصة في شؤون الشرق الأوسط المعاصرة، والدراسات الاستراتيجية، والمفاهيم العسكرية، و"الإرهاب". عملت فالينسي في السابق باحثةً في الدراسات الإقليمية والدولية في جامعة ييل Yale University، كما شغلت منصب مستشار أول في سلك الاستخبارات، وعملت محللةً في مركز دادو للدراسات العسكرية متعددة التخصصات Dado Center for Interdisciplinary Military Studies التابع للجيش الإسرائيلي.

تحلّل هذه الدراسة الوضع الحالي في سورية، من منظور إسرائيلي، مستعرضة اللاعبين الأساسيين مع تبيان ما حمله التغيير لهم من مكاسب وخسائر. ثم تناقش التداعيات على "إسرائيل" والخيارات المتاحة أمامها، مستعرضة الجوانب والاحتمالات التي قد تنعكس إيجاباً أو سلباً عليها. وفي الختام، توصي الورقة صانع القرار الإسرائيلي بعشر توصيات محددة الخطوات والاستراتيجيات، والتي ترى أنه يجب أن تتبعها "إسرائيل" للحفاظ على مصالحها مستقبلاً.

لقد حرصنا في مركز الزيتونة على ترجمة هذه الدراسة لهدفين، الأول لنشر الوعي بما توصي به مراكز التفكير الإسرائيلية صانع القرار الإسرائيلي من سياسات إزاء التغيرات الكبيرة في المنطقة، وفي هذه الحالة الحكم السوري الجديد. والثاني لأن الورقة نفسها تحتوي على

توصيات وخطوات لافتة تستدعي أن يتنبه لها كل من يهتم بالصراع مع "إسرائيل" من مفكرين وصانعي قرار.

ومركز الزيتونة وهو يقدم هذه الترجمة، ينبّه إلى أن الترجمة احتوت عدداً من الأفكار والمصطلحات لا يتبناها المركز؛ وتم إدراجها حرصاً على دقة الترجمة، ونقل رؤية أصحاب التقرير كما عبروا عنها.



حقبة جديدة في سورية: الراجون والخاسرون والتداعيات على "إسرائيل"

مقدمة:

تضع تطورات الأوضاع في سورية "إسرائيل" أمام تحديات جديدة، ولكنها في الوقت نفسه تحمل في طياتها فرصاً إيجابية محتملة. فالغموض الذي يحيط بسياسة النظام الجديد الذي يقوده أحمد الشرع، والتطورات الميدانية، يتطلبان من "إسرائيل" أن تظل على مستوى عالٍ من الاستعداد العسكري لمواجهة التهديدات الناشئة وغموض نوايا الجهات الرئيسية الفاعلة على الساحة السورية، بما في ذلك تركيا، بالإضافة إلى مواجهة احتمالات إعادة إحياء محور إيران وحزب الله داخل سورية. وفي الوقت نفسه، فإن تصريحات الشرع المنضبطة بشأن "إسرائيل" ووجود عناصر "معتدلة"، وضعف "محور المقاومة" الذي تقوده إيران، بالإضافة إلى ضعف الوجود الروسي في سورية، يمكن أن تشكل فرصاً للانخراط الدبلوماسي. على "إسرائيل" أن تستعد لكلا السيناريوهين: إما سورية مستقرة تحت قيادة نظام "معتدل" وفعال، أو سورية التي تشكل أرضاً خصبة "للمتطرفين" الذين يمكن أن يشكلوا بدورهم تهديداً لأمن "إسرائيل". ولمقاربة كلا الاحتمالين، فإن ذلك يتطلب من "إسرائيل" أن تبني سياسة تشجع التطورات الإيجابية، وينبغي أن تجمع هذه المقاربة بين الحزم العسكري والجهود الدبلوماسية والإنسانية المدروسة التي من شأنها أن تمكن "إسرائيل" من حماية حدودها والمشاركة في الجهود الرامية إلى تحقيق الاستقرار في المنطقة والتأكيد على قدراتها، وتحسين مكانتها بشكل كبير في الساحتين الإقليمية والدولية.

لمحة عامة:

في غضون 13 يوماً فقط، سيطرت هيئة تحرير الشام على دمشق، لنتهي بذلك الحرب الأهلية السورية المستمرة منذ 13 سنة. وقد شكّل ذلك تحولاً في المشهد السياسي والعسكري



في سورية. وقد جاء الإنجاز الذي حققته هيئة تحرير الشام نتيجة تضافر مجموعة من الظروف أدت إلى ما يمكن وصفه "بالعاصفة المثالية". فقد تركت الحرب الدائرة مع "إسرائيل" إيران ووكلائها،

خاصة حزب الله وحماس، في موقف ضعف غير مسبوق، مما أدى إلى تقويض وجودهم في سورية بشكل كبير، وسمح بالتقدم السريع للثوار. أما روسيا المنشغلة بحربها مع أوكرانيا، فقد قلصت وجودها وتدخلها في سورية؛ فبعد أن شهدت انهيار الجيش السوري، خلصت روسيا إلى أن إنقاذ نظام الأسد لم يعد مجدياً. وعلى الرغم من الخلفية الجهادية لهيئة تحرير الشام، إلى أن قطاعات كبيرة من الشعب السوري دعمت نضالها بسبب الشعور السائد بالإحباط من نظام الأسد، وتدهور الأوضاع المعيشية. ومن ناحية أخرى، فإن تصدع ثقة النخبة السياسية والعسكرية بالنظام مهّد الطريق لسقوط الأسد السريع.



حكومة جديدة في مواجهة تحديات قديمة:



أحمد الشرع

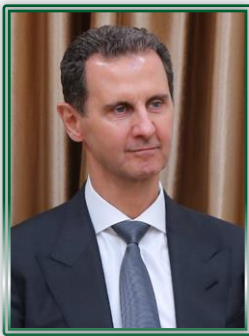
تأسست هيئة تحرير الشام في كانون الثاني/ يناير 2017، بعد سنة من قيام زعيمها أحمد الشرع، المعروف أيضاً المعروف باسم أبو محمد الجولاني، بقطع علاقاته مع فرع تنظيم القاعدة (جبهة النصرة سابقاً) في سورية وتشكيل تنظيم سوري محلي. ونتيجة للخلافات الأيديولوجية مع داعش والقاعدة، تبنى الشرع مساراً مستقلاً هدفه الأساسي الإطاحة بنظام بشار الأسد.

ومنذ سنة 2018، حكمت هيئة تحرير الشام نحو 3.4 مليون نسمة في محافظة إدلب في شمال غرب سورية. وعلى الرغم من الأزمة الإنسانية هناك، بما في ذلك ضغط وجود أكثر من مليون نازح، استطاعت الهيئة إقامة نموذج حكم مستقر نسبياً، كما نجحت، بدعم تركي، في تحقيق بعض الاستقرار الاقتصادي في المنطقة. وعلى الرغم من خلفيتها الجهادية، تبنت هيئة تحرير الشام بشكل عام نهجاً براجماتياً، حيث امتنعت عن استخدام العنف في فرض الشريعة الإسلامية، وسمحت بدرجة معينة من الحرية. غير أنه ما يزال من السابق لأوانه الوصول إلى استنتاجات حول قدرة هيئة تحرير الشام على حكم بلد يبلغ تعداد سكانه 23 مليون نسمة، بناء على تجربتها في إدلب. خصوصاً أن البلد يواجه تحديات سياسية وأمنية شديدة، بالإضافة إلى الأزمات الاقتصادية والأزمات الحادة في الطاقة.

وعلى الرغم من أن هيئة تحرير الشام أبدت اعتدالاً نسبياً في السنوات الأخيرة، إلا أن المخاوف ما تزال قائمة من انتهاجها أيديولوجية دينية "متطرفة"، أو على أقل تقدير أن تقوم بانتهاج أنماط استبدادية في الحكم. بالإضافة إلى ذلك، فحتى لو كان الشرع صادقاً في اعتداله، فإنه لا يزال محاطاً "بالمطرفين" في القيادتين السياسية والعسكرية على حدّ سواء، مما قد يعرقل جهوده في رسم مسار جديد وتحقيق الاستقرار في المشهد السياسي السوري المعقد.

غير أنه وحتى هذه اللحظة، وبصرف النظر عن الاحتجاجات المعزولة وأعمال العنف المتفرقة، اتسمت المرحلة الانتقالية في عهد الشرع بالهدوء النسبي. ويقوم النظام الجديد بتطبيق سياسات وتدابير تسرع عجلة تحقيق الاستقرار؛ بما في ذلك قيامه بتعيين وزيري الخارجية والدفاع بالإضافة إلى وزراء آخرين في الحكومة، والتعجيل باستعادة سورية لعلاقاتها الخارجية. ففي أقل من شهر، استضاف الشرع مجموعة من القادة الإقليميين والدوليين، وقد أعلن العديد منهم استئناف العلاقات الدبلوماسية مع سورية. وفيما يتعلق بمستقبل سورية السياسي، فقد وعد بصياغة الدستور وإجراء الانتخابات، ولكن بعد تحقيق الاستقرار، وهي عملية قد تستغرق نحو أربعة أعوام، فيما الهدف النهائي الذي يسعى إليه هو إعادة توحيد سورية. وعلى الجبهة العسكرية، يعمل الشرع على توحيد الفصائل المسلحة في مؤسسة عسكرية وأمنية جديدة تعمل تحت سلطة القيادة السياسية المركزية؛ كما أنه يعمل على تسوية أوضاع أفراد الجيش السوري السابق والإشراف على نقل الأسلحة من مختلف فصائل المعارضة إلى الحكومة المركزية. وفي حين تسير هذه الإجراءات في أجواء من التوافق النسبي، إلا أن هناك تحديات كبيرة ما زالت تفرض نفسها متسببةً بتأخير إنجاز هذا الملف.

ولمعالجة الأزمة الاقتصادية وإصلاح الأضرار الناجمة عن الحرب الأهلية، والتي تقدر قيمتها بين 250 و400 مليار دولار، سيحتاج النظام الجديد إلى مساعدات دولية فورية، وخصوصاً



بشار الأسد

المساعدات الإنسانية وإمدادات النفط التي كان يتم ضخها من إيران إبان حكم الأسد. وقد بدأت بعض دول المنطقة، مثل قطر، في تقديم المساعدات فعلياً؛ غير أن العامل الحاسم في هذا الخصوص يكمن في قرار الولايات المتحدة الأمريكية وإذا ما كانت ستستمر في تنفيذ العقوبات بموجب قانون قيصر الذي أقرته الإدارة الأمريكية سنة 2019، والذي يفرض عقوبات على الكيانات التي تقدم الدعم الاقتصادي لنظام الأسد.

اللاعبون الأساسيون: الإنجازات والخسائر:

﴿ تركيا: ﴾



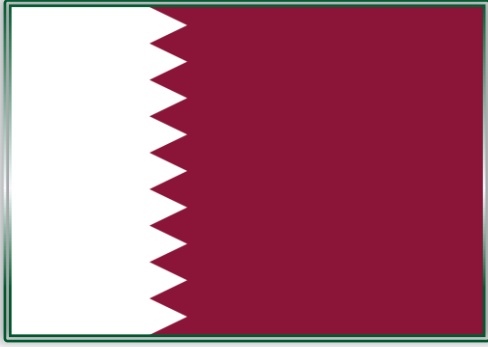
دعمت تركيا الثائرين على نظام الأسد طوال فترة الحرب الأهلية، وها هي الآن تبني ثمار مشاركتها في هذه الحرب، حيث من المتوقع أن يكون لها دور في تشكيل مستقبل سورية، قد يفوق بأهميته الدور الذي

لعبته كل من إيران وروسيا. وقد كانت سياسة أنقرة بسورية، على مر السنين، مدفوعة بمصلحتين أساسيتين وهما تقليص منطقة الحكم الذاتي الكردية وإبعاد تهديدها المتصور عن الأراضي التركية، وتسهيل عودة بعض اللاجئين السوريين البالغ عددهم 3.5 مليوناً، والذين يقيمون حالياً في تركيا ويشكلون عبئاً اقتصادياً وسياسياً على الحكومة التركية. ومن ناحية أخرى، تسعى تركيا لمنع تحول سورية مرة أخرى مركزاً "للإرهاب الجهادي"، خصوصاً بعد الهجمات الإرهابية التي ارتكبتها تنظيم القاعدة وداعش داخل الأراضي التركية .

وبالإضافة إلى ذلك، فإن الوضع الحالي في تركيا يخدم تطلعات الرئيس التركي رجب طيب أردوغان Recep Tayyip Erdoğan القومية المتمثلة في جعل تركيا قوة إقليمية ذات نفوذ متنوع. وعلى المدى القصير، من المتوقع أن تغتنم تركيا الفرصة لإضعاف الأكراد من خلال الجماعات المسلحة المدعومة تركيا، مثل الجيش الوطني السوري الحر. ومن المرجح أيضاً أن تقوم تركيا بتعزيز نفوذها في سورية من خلال دعم العملية السياسية وبناء الجيش والإسهام في إعادة تأهيل سورية اقتصادياً. كما يمكن أن تصبح الصناعات العسكرية التي تنتجها تركيا مصدراً أساسياً لتسليح الجيش في سورية. كما قد تدفع أنقرة باتجاه إقامة تحالف عسكري واستراتيجي مع النظام السوري الجديد، وهو تحالف من شأنه أن يضمن نفوذها في عملية صنع القرار على المستويين السياسي والعسكري في سورية، وربما يسمح حتى لتركيا بالاحتفاظ بقواتها داخل سورية والإبقاء على سيطرتها على الأراضي التي استولت عليها. وقد صرّح

الشرع بأن "تركيا التي وفّرت ملجأً لملايين السوريين خلال الحرب الأهلية، ستكون لها الأولوية على الدول الأخرى في إعادة إعمار سورية".

﴿قطر:﴾



وعلى غرار تركيا، دعمت قطر الثوار السوريين لسنوات، غير أنها على عكس أنقرة التي سعت في السنوات الأخيرة إلى الحوار مع الأسد، وعلى النقيض من دول الخليج العربي الأخرى التي حاولت استقطاب الأسد، حافظت قطر على

موقفها الحازم، رافضةً أي اعتراف دبلوماسي بالأسد أو عودته إلى العالم العربي. وعلى الرغم من أن هذا الموقف المتصلب جعل قطر لاعباً أساسياً في سورية، إلا أن دورها الحالي يعد ثانوياً من حيث النفوذ مقارنة بالدور التركي. كما أن موقف قطر هذا يميزها عن جيرانها، الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية اللتين لم تحسما بعد موقفهما من النظام الجديد في سورية.

فبعد أسبوع واحد من الأحداث التي أدت إلى سقوط الأسد، فتحت الدوحة سفارتها في دمشق وبدأت بتقديم المساعدات الإنسانية، وهي تتعاون فعلياً مع تركيا في مشاريع اقتصادية لإعادة إعمار سورية. ومن المحتمل أن تقوم كل من أنقرة والدوحة بتجديد خططهما لإنشاء خط أنابيب غاز طبيعي إلى أوروبا عبر سورية.

﴿الأكراد:﴾

تفاقم وضع الأقلية الكردية في سورية، والتي يبلغ تعدادها نحو 2.5 مليون نسمة، بشكل كبير منذ اندلاع الاضطرابات في البلاد. فالصراع العسكري الرئيسي في سورية اليوم هو ضدّ منطقة الحكم الذاتي الكردية في شمال شرق البلاد. وقد هددت أنقرة بتوسيع عملياتها العسكرية في سورية لإخراج القوات الكردية من المناطق الواقعة شرق نهر الفرات، بعد أن



نجحت في طردها من مواقع رئيسية في الغرب. وقد اقترح مظلوم عبدي، قائد القوات الكردية، إنشاء "مناطق منزوعة السلاح" على طول أجزاء من الحدود السورية التركية وأعرب عن استعداده لدمج القوات الكردية في الجيش السوري المستقبلي. إلا أن تركيا رفضت مقترحات التسوية هذه واستمرت في الضغط من أجل إخراج القوات الكردية من المناطق الاستراتيجية في شمال سورية. وما يزال الأكراد في وضع غير مستقر، ويعتمدون بشدة على الدعم الأمريكي والدولي.

﴿إيران:﴾

شكل سقوط نظام الأسد انتكاسة خطيرة لإيران التي اضطرت لسحب قواتها ومقدراتها من سورية، بما ذلك حزب الله. ونتيجة لذلك، خسرت إيران موطئ قدم استراتيجي أساسي في المنطقة. وقد أثار قرار إيران بالامتناع عن دعم الأسد بشكل فعال انتقادات لاذعة داخل صفوف الحرس الثوري الإيراني، وسط تزايد المخاوف من التداعيات المحتملة للانسحاب الإيراني من سورية على الاستقرار الداخلي في إيران. كما يواجه النظام الإيراني حقيقة أن تركيا كانت وراء التطورات الأخيرة وستصبح اللاعب الأساسي المهيمن في مستقبل سورية. وقد انتهجت إيران في هذه المرحلة سياسة الانتظار والترقب، مراهنَةً على سيناريوهات عدم الاستقرار في سورية، والتي يمكن أن توفر لها فرصاً للتحالف مع الفصائل المحلية المعارضة للنظام الجديد.

﴿روسيا:﴾

بعدما أجبرت على سحب معظم قواتها من سورية، تركز روسيا حالياً على الحفاظ على



قاعدتيها العسكريتين، قاعدة حميميم الجوية وقاعدة طرطوس البحرية في غربي البلاد، من خلال السعي لإبرام اتفاقات مع تركيا والنظام الجديد. وما زالت روسيا قادرة على ممارسة

نفوذها على الحكومة الجديدة في سورية، لا سيّما من خلال توريد الحبوب حيث أن معظم واردات سورية من القمح مصدرها روسيا. وعلى الرغم من أن هيئة تحرير الشام تعدّ روسيا عدواً، حيث قامت القوات الجوية الروسية لسنوات بشن هجمات على محافظة إدلب والفصائل الثائرة، بالإضافة إلى منحها اللجوء السياسي للأسد، إلا أن البراجماتية التي تتبعها الهيئة حتى الآن تترك مجالاً للتعاون المحتمل بين الجانبين.

﴿الولايات المتحدة:﴾



صبّت التطورات في سورية في صالح واشنطن، خصوصاً فيما يتعلق بموقفها من إيران وروسيا. فبعد سنوات من انقطاع العلاقات الدبلوماسية مع نظام الأسد، سارعت الولايات المتحدة إلى

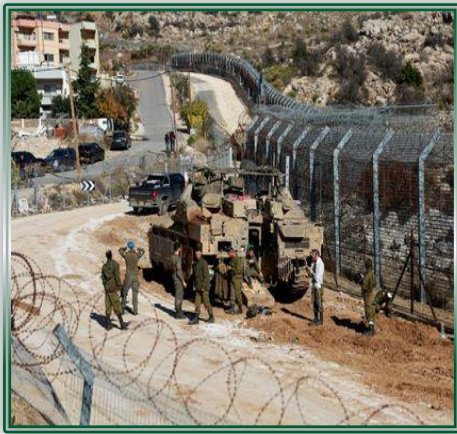
إرسال وفد بقيادة مساعدة وزير الخارجية لشؤون الشرق الأدنى باربرا ليف Barbara Leaf إلى دمشق للقاء الشرع. وقد انتهى الاجتماع بالإعلان عن إلغاء المكافأة التي كانت الإدارة الأمريكية لقاء القبض على الشرع. كما تنتظر الولايات المتحدة الأمريكية الوقت المناسب لتخفيف أو رفع العقوبات المفروضة على سورية بموجب قانون قيصر، إلى جانب رفع هيئة تحرير الشام من قائمة المنظمات "الإرهابية"، وذلك لتعزيز التحالفات مع سورية الجديدة، ولا سيّما في مجال الجهود المبذولة ضدّ داعش وإيران. غير أن عودة دونالد ترامب Donald Trump إلى البيت الأبيض، تطرح علامات استفهام حول مستوى الاهتمام الأمريكي بسورية. فخلال ولايته الأولى، سعى ترامب إلى إخراج القوات الأمريكية من سورية، لكنه تراجع عن ذلك بسبب ضغوط مستشاريه، خصوصاً وأن الانسحاب السريع للقوات الأمريكية، كما اقترح ترامب، كان سيؤدي إلى انهيار الحكم الذاتي الكردي، وتشجيع الجماعات المتطرفة مثل داعش على تجديد نشاطها، وتقويض الجهود المبذولة لتحقيق الاستقرار في سورية.



ومن منظور إقليمي، يبدو أن الكثيرين في المنطقة، مثل الأردنيين والمصريين والسوريين والإماراتيين قلقون من النوايا المستقبلية للشرق ودائرته المقربة، ويرون فيه "ذئباً في ثياب حمل". ويرى العديد منهم أنها مسألة وقت قبل أن تترجم سياساته إلى أنشطة تخريبية، بما في ذلك إنشاء فرع للإخوان المسلمين شبيه بحركة حماس في مرتفعات الجولان لمواجهة "إسرائيل"؛ وهو ما يشكل مصدر إلهام للجماعات الإسلامية التي تسعى إلى زعزعة استقرار الأنظمة في المنطقة، وخاصة في الأردن ومصر؛ ومما يعزز ظهور شبكة من الدول المتحالفة مع الإخوان المسلمين، بما في ذلك تركيا وقطر وسورية الجديدة، التي يمكن أن تنافس شبكة الدول السنية البراجماتية مثل الأردن والسعودية ومصر.

التداعيات على "إسرائيل":

تتجلى محاولة الشرع لإبراز صورة براجماتية و"معتدلة" أيضاً في تصريحاته حول "إسرائيل". ففي العديد من المقابلات الإعلامية التي أجريت معه في كانون الأول/ ديسمبر، تحدث الشرع عن "إسرائيل" بطريقة حذرة ومقيدة، بل وإيجابية إلى حد ما. فعلى سبيل المثال، تعهّد بالتمسك باتفاق فضّ الاشتباك بين "إسرائيل" وسورية لسنة 1974 Agreement On Disengagement Between Israeli And Syrian Forces، وأكد أن سورية ليست مهتمة بالصراع مع "إسرائيل" بل بإعادة بناء البلاد. كما أكد أنه لن يسمح باستخدام



سورية كقاعدة لشن هجمات ضدّ "إسرائيل" أو أيّ دولة أخرى. وفي الوقت نفسه، دعا "إسرائيل" إلى وقف هجماتها في سورية والانسحاب من المنطقة العازلة التي استولت عليها، وهي منطقة تبلغ مساحتها قرابة 235 كيلومتراً مربعاً تحت إدارة قوة الأمم المتحدة لمراقبة فضّ الاشتباك (أندوف)

United Nations Disengagement Observer Force (UNDOF) على الجانب السوري من الحدود. ووفقاً للشرع، فإنه لم يعد تبرير "إسرائيل" لعملياتها في سورية، أي وجود حزب الله والمليشيات الإيرانية، صالحاً. وفي حين أن الغموض ما يزال يكتنف نوايا الشرع ومستقبل سورية، فإن الواقع الناشئ يمكن أن يشكل تحديات وفرصاً لـ"إسرائيل" على حدٍ سواء.

يضع مسار الأحداث "إسرائيل" أمام ثلاثة خيارات رئيسية:

1. السيطرة على مرتفعات الجولان السورية والتأثير المباشر في نزع سلاحها، بما في ذلك التقدم حتى خط المواجهة السوري (سلسلة من البراكين الحاملة على جانبي الحدود).
 2. السيطرة على المنطقة العازلة وجبل حرمون [جبل الشيخ] والجهود المضادة لإنشاء منطقة منزوعة السلاح تُفرض من خلال إطلاق النار الحي.
 3. انسحاب عسكري مشروط يقوم على أساس إقامة إطار ثابت من التفاهات مع النظام الجديد، برعاية أمريكية وبالتنسيق مع تركيا.
- وحتى كتابة هذه السطور، اختارت "إسرائيل" الخيار الثاني. ومع ذلك، يشير تحليل الآثار المترتبة على ذلك إلى أن الخيار الثالث يتماشى بشكل أفضل مع أهداف "إسرائيل" العسكرية والاستراتيجية طويلة الأمد.

الجوانب الإيجابية:

من وجهة نظر "إسرائيل"، يتضمن السيناريو الإيجابي في تشكيل مستقبل سورية عدة عناصر رئيسية: غياب "محور المقاومة" الإيراني ونفوذه؛ ونظام جديد مستقر غير معادٍ لـ"إسرائيل"، بل ومستعد لإجراء محادثات دبلوماسية؛ وجيش سوري فاعل قادر على التصدي لتهديدات الجماعات المتطرفة مثل داعش.

إن الأضرار التي لحقت بـ"محور المقاومة" كبيرة في هذه المرحلة، وانفصال سورية عن هذا المحور سيزيد من تقويض الجهود الرامية إلى إعادة تأهيله. وفي الوقت الراهن، فإن معظم



فصائل الثورة القريبة من الحدود مع "إسرائيل" لا تنتمي إلى هيئة تحرير الشام (ولا تتماهى معها). وهي تشمل بقايا الجيش السوري الحر والقوات الدرزية التي أعربت عن موقف إيجابي تجاه "إسرائيل" وتعاونت معها في السابق. وفي حين أن المخاوف ما تزال قائمة بشأن افتقار سورية إلى سلطة مركزية فعالة وصعود الجماعات الجهادية "المتطرفة" بالقرب من الحدود الإسرائيلية، فإن القدرات العسكرية لقوى الثورة أقل شأنًا من قدرات إيران ووكلائها. وعلاوة على ذلك، فإن العدو الرئيسي لهذه الجماعات هو محور الأسد-إيران-حزب الله، بالإضافة إلى جماعات أخرى داخل سورية. ونتيجة لذلك، من غير المرجح أن يكون القتال ضد "إسرائيل" أولوية قصوى بالنسبة إليهم على المدى القريب، حتى في الردّ على الأعمال العسكرية الإسرائيلية في سورية.



أما على المدى الطويل، يمكن أن تشكّل حقبة ما بعد الأسد فرصاً لتجديد المحادثات الدبلوماسية بين سورية و"إسرائيل"، وذلك اعتماداً على ظهور حكومة مركزية مستقرة و"معتدلة" في سورية. وحتى ذلك الحين، لدى "إسرائيل" فرصة لتحسين مكانتها ونفوذها في المنطقة، مدعومة بعلاقاتها مع الولايات المتحدة والأردن ودول الاتفاقات الإبراهيمية كما هو موضح أدناه.

الاحتمالات السلبية:

ينطوي السيناريو السلبي بالنسبة إلى "إسرائيل" على تطور نظام إسلامي جهادي معادٍ لها، وتوطيد معسكر إسلامي أوسع في المنطقة، وانتشار عدم الاستقرار والفوضى والعنف على طول الحدود الإسرائيلية. ويمكن أن تشكل هذه الظروف أرضاً خصبة لإيران ووكلائها لتجديد وجودهم في الساحة السورية.

بعد أكثر من سنة من الحرب على عدة جبهات، أعربت "إسرائيل" عن قلقها من أن عدم الاستقرار في سورية قد يمتد إلى أراضيها. ورداً على ذلك، اتخذت تدابير وقائية فورية، بما في ذلك سلسلة من الضربات الجوية والبحرية المكثفة التي تهدف إلى الحد بشكل كبير من القدرات العسكرية للجيش السوري، وخاصة أسلحته الاستراتيجية، ومنع وقوع هذه الأسلحة في أيدي الجماعات المعادية. بالإضافة إلى ذلك، سيطرت "إسرائيل" على المنطقة العازلة منزوعة السلاح التي أنشئت بموجب اتفاق فض الاشتباك لسنة 1974. وقد أكدت "إسرائيل" أن هذا إجراء مؤقت يهدف إلى تأمين حدودها والحفاظ على الاستقرار وعلى سلامة المنطقة العازلة. ومع ذلك، فمن وجهة نظر سورية وإقليمية ودولية، يُنظر إلى سيطرة "إسرائيل" على الأراضي والإجراءات أحادية الجانب على أنها عدوانية وعدائية تجاه سورية.



ركزت هيئة تحرير الشام والجماعات "المتطرفة" الأخرى في سورية في المقام الأول على التحديات الداخلية، لكن اهتمامها قد تحوّل مؤخراً إلى "إسرائيل"، كما هو واضح في الخطاب العام والإعلامي. ويأتي

هذا التحول على الرغم من تصريحات الشرع بأن الهيئة تعترم احترام اتفاقية فض الاشتباك وتجنب الصراع مع "إسرائيل". وعلاوة على ذلك، يمكن أن تقوّض تصرفات "إسرائيل" شرعية الحكومة السورية الجديدة التي لا تستطيع فرض سيطرتها أو ممارسة سيادتها في ظلّ النشاط الإسرائيلي، ويمكن أن تقوّي عن غير قصد العناصر "المتطرفة". وفي الوقت الحالي، يركز الخطاب في سورية بشكل رئيسي على الأعمال

الإسرائيلية والأضرار المادية الناجمة عنها، بما في ذلك الإصابات في صفوف المدنيين وتدمير المنازل والأراضي الزراعية في جنوب سورية، بالإضافة إلى التظاهرات التي يقوم بها السكان المحليون الذين يطالبون بانسحاب الجيش الإسرائيلي من المنطقة العازلة. وإذا استمر وجود الجيش الإسرائيلي، فمن المرجح أن تزداد مثل هذه الأحداث ومعارضة السكان المحليين.

وفي الوقت نفسه، تتزايد الانتقادات الدولية لتصرفات "إسرائيل" في سورية، حيث تُتهم بانتهاك السيادة السورية ولعب دور يخدم مصلحة الجماعات "المتطرفة". ورداً على ذلك، يمكن أن تتوقع "إسرائيل" أن تبادر تركيا وغيرها قريباً إلى بذل جهود دولية وربما عسكرية لإخراج قوات الجيش الإسرائيلي من الأراضي التي سيطرت عليها حديثاً في مرتفعات الجولان.

وعلاوة على ذلك، قد يتوسع الوجود العسكري التركي في سورية مع مرور الوقت (حتى لو كان تحت مسمى "مستشارين")، الأمر الذي من شأنه أن يحد من قدرة "إسرائيل" على الحركة هناك، وقد يؤدي إلى احتكاك مع قوات الجيش الإسرائيلي. وإذا ما استأنف "محور المقاومة" الإيراني نقل الأسلحة إلى حزب الله من دون أن يوقفه النظام السوري الجديد أو تركيا، فإن احتمال نشوب صراع سيزداد. في نهاية المطاف، فإن أيّ احتلال للأراضي السورية يؤدي إلى احتكاك مع السكان المحليين سيشكل مخاطر كبيرة، وقد يؤدي إلى إشعال الدعوات لإعادة مرتفعات الجولان إلى السيادة السورية.

توصيات:

من بين الخيارات الثلاثة المقترحة، يوصى بالخيار الثالث، أي تشكيل مجموعة مستقرة من التفاهات مع النظام الجديد برعاية أمريكية وتعاون مع تركيا. ولا تركز هذه المقاربة على قدرات "إسرائيل" العسكرية (السيطرة على المنطقة العازلة والضربات العسكرية وإمكانية زيادتها) فحسب، بل أيضاً على جهودها الدبلوماسية والمدنية والإنسانية للحد من الآثار السلبية للعمل العسكري وإرساء الأمن على المدى الطويل من دون الحاجة إلى وجود عسكري. وفي هذا الإطار، يوصى بالخطوات الآتية:

1. إن عدم اليقين الذي يكتنف مستقبل سورية، لا سيّما بخصوص تصرفات حكومتها والجماعات الجهادية الأخرى حيال "إسرائيل"، يستلزم وضع استراتيجية دفاعية حدودية جديدة. وينبغي أن تعالج هذه الخطة مسألة المنطقة العازلة ودور الأندوف، مصحوبة ببيان دبلوماسي واضح بأن وجود "إسرائيل" في المنطقة مؤقت ومرهون بحل القضايا الرئيسية لحماية مصالحها، وعلى رأسها ظهور قوة مسؤولة و"معتدلة" قادرة على تأمين الجانب السوري من الحدود. وهذا التطور يمكن أن يسمح لـ"إسرائيل" بالانسحاب من جانب واحد من المنطقة العازلة على المدى القصير مع الاحتفاظ بالسيطرة على منطقة الحرمون [جبل الشيخ] السورية إلى حين تحقيق الاستقرار الدائم.

2. إن العملية التي بدأتها "إسرائيل" لتدمير الأسلحة الاستراتيجية السورية أمر بالغ الأهمية. وينبغي لهذا الجهد أن يضمن عسكرياً ومن خلال ترتيبات دبلوماسية مضمونة دولياً عدم بقاء أيّ أسلحة بيولوجية أو كيميائية في سورية.

3. على "إسرائيل" أن تنظر في فتح قنوات اتصال أولية مع النظام الجديد في سورية، شريطة



الحفاظ على مصالحها الدبلوماسية والأمنية في مرتفعات الجولان وبقية البلاد. وينبغي أن يكون هذا التواصل مشروطاً بامتناع النظام عن نشر "الإرهاب" أو التعاون مع الجماعات

"الإرهابية" التي تهدد "إسرائيل". ويمكن أن تقابل الإجراءات الإيجابية التي يتخذها النظام الجديد بالاعتراف والمبادرات المتبادلة المدروسة بعناية من قبل "إسرائيل" في المستقبل.

4. على "إسرائيل" أن توفر وضوحاً استراتيجياً للجهات الفاعلة المحلية (الدروز والسنة "المعتدلين") والإقليمية (تركيا) والدولية بشأن الجدول الزمني لبقائها في المنطقة وتحديد

الشروط اللازمة لانسحابها. وحتى ذلك الحين، يتعين على "إسرائيل" أن تقلل من ظهورها وانكشاف أنشطتها العسكرية لتجنب جذب الانتباه وإطلاق النار نحوها.

5. «على "إسرائيل" الإسراع في إجراء محادثات وإقامة علاقات مع "القوى الإيجابية" في المنطقة. وينبغي أن يشمل هذا الجهد تقديم مساعدات إنسانية مركزة، ولكن رمزية، للمساعدة في التخفيف من المشاعر المعادية لـ"إسرائيل". وينبغي تنسيق مثل هذه الإجراءات مع النظام المركزي كإجراء لبناء الثقة، وضمان ألا يُنظر إليها على أنها محاولة لتقويض سلطته. كما ينبغي على "إسرائيل" أن تتجنب التورط المباشر في الصراعات العسكرية في سورية وأن تحافظ على التنسيق مع حلفائها، وعلى رأسهم الولايات المتحدة.

6. «إسرائيل" لها مصلحة استراتيجية في تجنب جعل تركيا خصماً. فتركيا عضو في الناتو NATO وحليف سابق لـ"إسرائيل". وعلى الرغم من سياسات أنقرة المتشددة، بما في ذلك موقفها من الحرب في غزة، فإن من مصلحة "إسرائيل" على المدى الطويل الحد من التوترات بدلاً من مفاقتها. وبالتالي، على "إسرائيل" أن تسعى إلى تفاهات متبادلة مع تركيا تركز على تحقيق الاستقرار في المنطقة الحدودية من خلال مجموعات "معتدلة" يتفق عليها الطرفان، وتوضيح نوايا تركيا في سورية.



7. «كما ينبغي لـ"إسرائيل" أن تسعى إلى تعزيز حوارها مع الأردن ودول الخليج من أجل تشكيل مستقبل سورية ومنع الأطراف المعادية مثل إيران وروسيا من تحديد نفوذها في المنطقة.

8. «على "إسرائيل" أن تدعم النهوض بمبادرة دولية تقودها الولايات المتحدة لإنشاء لجنة رباعية تضم أيضاً تركيا وروسيا و"إسرائيل". وسيكون الهدف الأساسي للجنة هو تحقيق

الاستقرار في الحكومة الجديدة مع ضمان حماية الأقليات. وبموجب هذا الإطار، ستكون الولايات المتحدة مسؤولة عن الأكراد، و"إسرائيل" عن الدروز، وروسيا عن العلويين، وتركيا عن الجماعات السنية الخاضعة لنفوذها.



9. من المرجح أن تتسبب الأزمة الاقتصادية

الحادة في سورية والنقص في السلع الأساسية: الوقود والقمح والمياه، في تنافس إقليمي ودولي على النفوذ في البلاد. ويتيح هذا الواقع لـ"إسرائيل" فرصة

استراتيجية للبروز كطرف فاعل بناءً عبر الاستفادة من مزاياها التكنولوجية (بما في ذلك في مجال الزراعة). وقد تساهم هذه الجهود في إعادة بناء سورية وتعزز أيضاً نفوذ "إسرائيل" الإقليمي على المصالح المتنافسة.

10. وفي كل الأحوال، ينبغي أن يكون أي اعتراف إسرائيلي وإقليمي ودولي بالنظام الجديد

والمساعدات المقدمة له مشروطاً بضمانات وتحقيق مطالب. وينبغي أن تشمل هذه الشروط تأمين الحدود ومنع تهديدات الجماعات "المتطرفة"، ووقف إعادة إنشاء "محور المقاومة" ونقل الأسلحة إلى حزب الله في لبنان، والامتناع عن الأعمال الانتقامية ضدّ الجماعات العرقية والدينية، وتنفيذ عملية انتقالية وإعادة إعمار بتوجيه دولي لتحقيق الاستقرار في سورية.

هذه الترجمة التي يقدمها مركز الزيتونة تستعرض ورقة أصدرها معهد دراسات الأمن القومي الإسرائيلي، والذي يُعدُّ من أهم خزانات التفكير في "إسرائيل"، وجهةً مؤثرةً على صنّاع القرار الإسرائيلي، وتخطيط سياسات الأمن القومي الإسرائيلية.

تحلّل هذه الدراسة الوضع الحالي في سورية، من منظور إسرائيلي، مستعرضة اللاعبين الأساسيين مع تبيان ما حمله التغيير لهم من مكاسب وخسائر. ثم تناقش التداعيات على "إسرائيل" والخيارات المتاحة أمامها، مستعرضة الجوانب والاحتمالات التي قد تنعكس إيجاباً أو سلباً عليها. وفي الختام، توصي الورقة صانع القرار الإسرائيلي بعشر توصيات محددة الخطوات والاستراتيجيات، والتي ترى أنه يجب أن تتبعها "إسرائيل" للحفاظ على مصالحها مستقبلاً.

وهذه الدراسة هي ورقة سياسات من إعداد د. كارميت فالينسي، وهي باحثة أولى في معهد دراسات الأمن القومي ورئيسة برنامج الساحة الشمالية. وهي متخصصة في شؤون الشرق الأوسط المعاصرة، والدراسات الاستراتيجية، والمفاهيم العسكرية، و"الإرهاب". كما شغلت منصب مستشار أول في سلك الاستخبارات، وعملت محللة للدراسات العسكرية في الجيش الإسرائيلي.

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات

Al-Zaytouna Centre for Studies & Consultations

ص.ب.: 5034-14 بيروت - لبنان

تلفون: +961 1 803 644 | تليفاكس: +961 1 803 643

www.alzaytouna.net | info@alzaytouna.net

